وما سواها (410)

سيادة أمة!!

د. صادق السامرائي
الطب النفساني، العراق / أمريكا

السيادة هي السلطة العليا التي تمتلكها الدولة في إدارة شؤونها وإتخاذ قراراتها دون الخضوع لسلطة أعلى منها , وهي داخلية وخارجية , وأحد الأركان الأساسية لقيام الدولة.

وتدل على سلطة الدولة على المناطق التابعة لها بما فيها من أشخاص وأموال وثروات طبيعية وبشرية , وتدافع عنها بالغالي والنفيس ضد أي عدوان خارجي .

وكما جاء في قاموس المعاني فالدولة ذات السيادة تكون متساوية مع أية دولة أخرى ذات سيادة من وجهة نظر القانون الدولي, بصرف النظر عن قوتها العسكرية وعدد سكانها وقدرتها الإقتصادية ومساحتها وثروات أبنائها, مما يجعلها متكافئة في التصويت والتمثيل في المنظمات الدولية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية.

وهذه إقترابات موجعة من أحوال السيادة في مجتمعاتنا:

أولا: السيادة الغائبة والفردية الخائبة!!

الدول الأوربية تعلمت الدروس من الحربين العالميتين الأولى والثانية , وأدركت أن السيادة ترتكز على ساقين الأول الإتحاد الأوربي المتكافل والثاني تواجد قوة كبرى خارج الإتحاد تساهم في الحماية والذود عن مصالح دوله.

فحافظوا على سيادتهم بالإتحاد , وبرعاية قوة قادرة على تأمين الأمن والسلامة المناسبة لأعضائه.

ذلك أن الواقع العالمي المعاصر , يشير إلى إستحالة السيادة بالتفرد والتوهم بالإقتدار الذاتي , فلا بد من التحالفات والتفاعلات المتكافلة بين قوى متنوعة.

الدولة المنفردة تكون لقمة سهلة للآخرين مثلما يكون الفرد المعزول عن القطيع فريسة للضواري المتربصة.

وما إنفردت دولة وعاقرت أوهامها إلا وإنتهت إلى مأساة , كما حصل لبعض دول الأمة , وكيف أحيلت إلى ركام , وحالة متفتتة ذات تبديد بيني للطاقات والقدرات , وهدف للنهب والسلب وتدمير القيم والأخلاق وغياب هيبة الدولة ودور القوانين , فيختلط رذيلها بطيبها , وتتشوه الرؤى وتتعدد التصورات.

ولا سبيل أمام دول الأمة سوى تفعيل إرادة التفاعل الإيجابي الإتحادي , وإنشاء الروابط التكافلية , وتنشيط دور الجامعة العربية , والإيمان بقدراتها على توحيد الجهود , وتأمين أسباب التعاون اللازم لتكامل سيادي يدرأ عنها الويلات والتداعيات المريرة , فهدف الطامعين بدول الأمة تمزيقها ومنع أي خطوة ذات مردود إيجابي لصالحها.

العالم المعاصر تكتلي النوازع والتوجهات, وكل دولة تريد الحفاظ على سيادتها بالإستقواء بدول أقوى منها وأقدر, وتقيم تحالفات مصيرية معها, فلا توجد دولة ذات سيادة لوحدها دون ترسيخ مفاهيم المنافع

السيادة هي السلطة العليا التي تمتلكها الدولة في إدارة شؤونها وإتخاذ قراراتها دون الخضوع لسلطة أعلى منها , وهي داخلية وخارجية , وأحد الأركان الأساسية لقيام الدولة

كما جاء في قاموس المعاني فالدولة ذات السيادة تكون متساوية مع أية دولة أخرى ذات سيادة من وجهة نظر القانون الدولي , بصرف النظر عن قوتها العسكرية وعدد سكانها وقدرتها الإقتصادية ومساحتها وثروات أبنائها , مما يجعلها متكافئة في التصويت والتمثيل في المنظمات الدولية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية

الدول الأوربية تعلمت الدروس من الحربين العالميتين الأولى والثانية , وأدركت أن السيادة ترتكز على ساقين الأول الإتحاد الأوربي المتكافل والثاني تواجد قوة كبرى خارج الإتحاد تساهم في الحماية والذود عن مصالح دوله

المتبادلة مع غيرها.

أي أن العالم كالمخروط تتحكم به قوة تتربع على رأسه , وكل دولة تريد البقاء عليها أن تنتمي لبدن المخروط , والتي تنسلخ عنه تنال مصيرا مشؤوما , وفقا لقوانين الغاب المتأججة فوق التراب.

تاهَ فردٌ في ربوعِ الأجمِ *** *** فتداعى عندَ نابِ الألمِ
وحشها جمعٌ شديدٌ سابغٌ *** *** يتهادى بافتراسِ الغُنُمِ
كُنْ قويا بائتصامٍ كاملٍ *** *** يتحدّى بالسلاحِ الأعظمِ

ثانيا: سيادة الكرسي أم القانون؟!

"إذا ساد النظام ساد السلام"

أية قوة سياسية مهما كان نوعها وتوجهها وإسمها، ما أن تأتي إلى الحكم حتى تقع فريسة لعدم وعيها وفهمها لمعنى القوة ودورها في بناء المجتمع، ولجهلها خبرات ومهارات توظيفها لتحقيق السعادة لها ولمجتمعها، فتعيش في مأزق حتى تتهاوى وتنتهي.

والوصول إلى الحكم يعني الجلوس على كرسي يرمز لمنصب, وله دور وتأثير في الواقع من حوله.

وفي مسيرة الدول المتأخرة، تتكرر مأساة صناعة الكرسي وإغفال صناعة دولة النظام والقانون ، وعلى سبيل المثال، في إحدى الدول مضت السنوات وجميع الأطراف مشغولة بجد وإجتهاد وقصر نظر ونفقية رؤية وتبعية وتخبط في بناء دولة الكرسي، أي أن الكرسي هو الدولة والهدف والغاية والوسيلة معا ، ولا شيئ سواه يمكن أن يفي برغبات الجالس عليه من أية جهة كانت.

وقد تم تسخير الديمقراطية لتحقيق دولة الكرسي ، ولهذا فأن الإنتخابات تتميز بآليات لا ديمقراطية، وإنما بآليات كرسي، فهي تعتمد على أرقام وقوائم ذات أرقام، وهذا يعني الخداع والتضليل وسرقة الأصوات، ويعني أيضا أن الموضوع له علاقة وثيقة بدولة الكرسي، كما أن المحاصصة المقيتة تؤدي ذات الغرض، إضافة إلى تدخل العمائم ودول الجوار التي لا تهمها جميعا إلا مصالحها وتريد كرسيا لتأكيدها.

إن الخروج من دولة الكرسي وما جلبته من ويلات وتفاعلات سلبية وخسائر مادية ونفسية ومعنوية، وما أسهمت فيه من خراب وتداعيات، لا بد أن يعتمد على آليات جديدة ذات قيمة وطنية وإنسانية، بعيدا عن أي منطق ضيق ورؤية منحرفة نابعة من الكرسي.

فالأحزاب تبحث عن كراسي، العمائم تبحث عن كراسي، وكل المسميات غايتها الكرسي لأنه يحقق لها المنافع الشخصية ويجردها من مسئوليتها الوطنية والإنسانية.

وآليات دولة الكرسي تختلف عن آليات دولة النظام والقانون التي تعتمد على المواطنة الصالحة وإعلاء قيمة ودور المواطن , وتحقيق الموازنة ما بين الحقوق والواجبات ، والنظر إلى جميع المواطنين بعين واحدة وبمنظار المساواة والحق والعدالة.

فالمواطنون متساوون في الحقوق والواجبات ، ويجب أن يكون هناك دستور ديمقراطي إنساني وطني يضمن كل ما يساهم في التقدم والقوة والسعادة لأبناء الوطن.

فدولة النظام والقانون ليست شعارات وإدعاءات وكلام في الصحف وأجهزة الإعلام ، بل تحتاج إلى طرح واضح ودقيق وإقران صادق ما بين القول والفعل.

إن ما يجري هو ترسيخ لدولة الكرسي ، وطمس لدولة الشعب والديمقراطية والحرية والنظام.

فدولة القانون لا تتبع إلا للوطن ومصلحته وحقوق أبنائه وأمنهم وكرامتهم وتوفير أسباب الراحة والحياة الكريمة المعاصرة لهم.

دولة النظام والقانون مسؤولة عن توفير حاجات الناس وليس حاجات الكراسي وحسب.

الدولة المنفردة تكون لقمة سهلة للآخرين مثلما يكون الفرد المعزول عن القطيع فريسة للضواري المتربصة

ما إنفردت دولة وعاقرت أوهامها إلا وإنتهت إلى مأساة , كما حصل لبعض دول الأمة , وكيف أحيلت إلى ركام , وحالة متفتتة ذات تبديد بيني للطاقات والقدرات , وهدف للنهب والسلب وتدمير القيم والأخلاق وغياب هيبة الدولة ودور القوانين , فيختلط رذيلها بطيبها , وتتشوه الرؤى وتتعدد التصورات

لا سبيل أمام دول الأمة سوى تفعيل إرادة التفاعل الإيجابي الإتحادي , وإنشاء الروابط التكافلية , وتنشيط دور الجامعة العربية , والإيمان بقدراتها على توحيد الجهود , وتأمين أسباب التعاون اللازم لتكامل سيادي يدرأ عنها الويلات والتداعيات المريرة

إن الخروج من دولة الكرسي وما جلبته من ويلات وتفاعلات سلبية وخسائر مادية ونفسية ومعنوية ، وما أسهمت فيه من خراب وتداعيات ، لا بد أن يعتمد على آليات جديدة ذات قيمة وطنية وإنسانية ، بعيدا عن أي منطق ضيق ورؤية منحرفة نابعة من الكرسي

إن الإنتقال من دولة الكرسي إلى دولة القانون يحتاج إلى قائد تاريخي نزيه جريئ شجاع , مؤمن بوطنه وشعبه ومترفع عن كل نظرة منحرفة وموبوءة بالطائفية والمذهبية والعنصرية ، وأن يكون نقيا طاهرا إنسانيا نبيلا عادلا ، لا يلين أمام قبضة الكرسي ، وأن يكون أعلى شأنا منه وأعظم ، وأن لا يسقط ضحية بيد حاشيته ومستشاريه الطماعين ، وأن يلزم صوت شعبه ويجاهد في سبيل إزالة الفقر والجهل والمرض ، ويسعى لتحقيق برامج الرعاية الإجتماعية التي تكفل السكن اللائق والملبس والمشرب والطعام ، ويكون للناس المعوزين وطنا يجمعهم ويرأف بهم ويساعدهم على قضاء حاجاتهم.

أن يكون المواطن أعز ما يملكه هذا القائد.

وفي عقيدته ووغيه الوطن والمواطن أولا وأولا!!

فهل سيجود الزمان على الوطن بقائد يعشقه ويحب أبناءه وينذر حياته في سبيل سعادتهم ورفاهيتهم ، وإزالة أسباب الضيم والقهر عنهم.

و"إن القوة لا تتأتى إلا عن طريق الحق الذي يحميه القانون"

فدولة الكرسي بلا أولويات لأن الكرسي فيها يلغي جميع الأولويات ، ودولة النظام والقانون ذات أولويات وطنية واضحة وفقا لحاجات المجتمع والوطن.

ويبدو أن المسافة ما بين (الدولة) و (الكرسي) لا زالت بعيدة ، فصيغة الإنتخابات عبرت عن إرادة الكرسي ولم تعبر عن إرادة الدولة أو الوطن.

ولكي نبني دولة النظام والقانون يجب أن يكون السلوك السياسي على جميع المستويات منسجما معها ، وإلا فالقول بها مجرد كلام بلا فعل وإدعاء مخادع جديد.

ثالثا: السيادة المنزوعة !!

المتأمل لواقع دول الأمة وما يدور في ربوعها , يتضح أمامه سلوك إنتزاع السيادة منها , فهي كينونات بلا قدرة على تقرير المصير , وتخضع لإرادة الهيمنة , وتدين بالتبعية والسمع والطاعة للقابضين على وجودها , ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

وهذا الواقع المُدان يفسر ما يدور في أروقة الحكومات , ويظهر آليات إتخاذ القرارت القاضية بسحق حقوق الإنسان , وإلغاء قيمة الأوطان , والخضوع المتواصل للذل والإمتهان.

إنها معادلة الهيمنة والسيادة التي بموجب طرفيها والعناصر الداخلة فيها , تتحدد الأوضاع وتُرسم خرائط الأحداث والتطورات , وأنظمة الحكم والحكومات "خراع خضرة" , ومَن يريد أن يكون سيدا في بلاده , تدور أسوأ الدوائر على رأسه , ويُخلع من نظام الحكم ويُرمى في مزابل الأيام , التي ستسوّغ وجوده فيها وسائل الإعلام , التي ستنبذه , وتؤازر غيره الذي سيؤدي دوره في تأمين الهيمنة , وتمويع السيادة ومحقها , وعندما يبدأ رحلته الصادقة مع وطنه , تتصدى له جحافل القضاء عليه , وهو غير مأسوف عليه , وبأساليب تخلعه من الوعي الجمعي كأنه الورم الخبيث.

مَن يدرك هذه الحقيقة المريرة الأميرة , يعرف ما يدور في أروقة الويلات والتداعيات العاصفة في بلاد العُرب أوطاني.

إن المفكرين وأصحاب الرأي والنخب بأنواعهم , يقتربون من الحالات التي يتصدون لها , وهم يفترضون بأنهم يتعاملون مع بلدان ذات سيادة , وما توهج بوعيهم الواقع المرهون بالهيمنة , وأن الحكم في جميع دول ما بعد الحرب العالمية الأولى , عبارة عن وكالات للحفاظ على المصالح , وتعزيز الهيمنة والتبعية والهوان.

ولهذا فالدول , حتى التي حاولت أن تنهض في الربع الثاني من القرن العشرين , تداعت وتحولت إلى عصف مأكول في النصف الثاني منه, وتحقق إمتلاكها المطلق في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات ، ويجب أن يكون هناك دستور ديمقراطي إنساني وطني يضمن كل ما يساهم في التقدم والقوة والسعادة لأبناء الوطن.

لكي نبني دولة النظام والقانون يجب أن يكون السلوك السياسي على جميع المستويات منسجما معها ، وإلا فالقول بها مجرد كلام بلا فعل وإدعاء مخادع جديد

المتأمل لواقع دول الأمة وما يدور في ربوعها , يتضح أمامه سلوك إنتزاع السيادة منها , فهي كينونات بلا قدرة على تقرير المصير , وتخضع لإرادة الهيمنة , وتدين بالتبعية والسمع والطاعة للقابضين على وجودها , ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى

إن المفكرين وأصحاب الرأي والنخب بأنواعهم , يقتربون من الحالات التي يتصدون لها , وهم يفترضون بأنهم يتعاملون مع بلدان ذات سيادة , وما توهج بوعيهم الواقع المرهون بالهيمنة , وأن الحكم في جميع دول ما بعد الحرب العالمية الأولى , عبارة عن وكالات للحفاظ على المصالح , وتعزيز الهيمنة والتبعية والهوان

المجتمعات التي تأكل مما يزرع غيرها ليست ذات سيادة , والتي لا تصنع ما تريده من الحاجات فاقدة للسيادة

فاين السيادة , يا سادة؟!!

هل هي في الدواوين وعند المشايخ المعبّرة عن التبعية والإرتهان بأوامر الكراسي الموكلة بتدمير الأوطان؟!!

وهل ساد الحق وإنهزم الباطل؟!!

رابعا:السيادة مشروع!!

السيادة ليست كلمة أو لفظ تتمنطق به الكراسي وتدّعيه , والواقع يشير إلى عكس ذلك , ويكشف أنها رهينة التبعية والخنوع للسيد المُطاع الذي يؤمّن لها البقاء في السلطة إلى حين.

المجتمعات التي تأكل مما يزرع غيرها ليست ذات سيادة , والتي لا تصنع ما تريده من الحاجات فاقدة للسيادة , أما التي تشتري سلاحها من الآخرين فهي مُستعبدة ومرهونة بإرادة البائع الذي سيتحكم بمصيرها , ويأمرها ان تنفذ أجنداته , وترعى مصالحه , وهو الذي يبيعها ما نفذت صلاحيته , وإنتفت الحاجة إليه لوجود ما هو أفضل منه وأحدث.

ووفقا لهذه المقاييس الواضحة البسيطة , هل أن دول المنطقة ذات سيادة؟!!

إن معظمها خاضعة لمُطعمها وحاميها , ومزودها بالسلاح بأبهض الأثمان , ووفق شروطه الإستحواذية القاهرة لإرادتها.

فعن أي سيادة يتحدثون؟

عن قدرتهم على قهر العباد وتدمير مؤسسات الدولة وتخريب البلاد؟

عن نشر العدوانية والسلوكيات البغضاوية الطائفية بين أبناء كل شيئ واحد؟

لا يمكن الإقرار بالسيادة والدولة مخترقة , وفيها من أدوات إضاعة هيبتها , ودورها في إستتباب الأمن والحفاظ على حياة المواطنين , التي تفتك بهم المجاميع المسلحة , والأطراف الرقمية المجهولة , بفعل الخوف والإذعان التام لعصا السلطان المقدس الفتان!!

إنها لُعب خداعية وأضاليل تمويهية , لتأهيل الناس بالقبول بأهون الشرين , وعدم الإقتراب من أساطين النهب والسلب وسرقة الثروات , فالجميع غنائم وأسلاب , وأسرى عند الذين وضعوا أياديهم على التراب وما فوقه , وقالوا إنه رزق من ربهم الذي يعبدون.

فأين السيادة يا أمة الدين العمل؟!!

و"متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"؟!!

و"لا تكن عبد غيرك , وقد جعلك الله حرا"!!

و"لله في خلقه شؤون"!!

وفي الختام , كانت لأمتنا سيادة ويدٌ عليا , فهل ستكون , وتعبر عن جوهرها المكنون؟

أما التي تشتري سلاحها من الآخرين فهي مُستعبدة ومرهونة بإرادة البائع الذي سيتحكم بمصيرها , ويأمرها ان تنفذ أجنداته , وترعى مصالحه , وهو الذي يبيعها ما نفذت صلاحيته , وإنتفت الحاجة إليه لوجود ما هو أفضل منه وأحدث

لا يمكن الإقرار بالسيادة والدولة مخترقة , وفيها من أدوات إضاعة هيبتها , ودورها في إستتباب الأمن والحفاظ على حياة المواطنين , التي تفتك بهم المجاميع المسلحة , والأطراف الرقمية المجهولة , بفعل الخوف والإذعان التام لعصا السلطان المقدس الفتان!!

أين السيادة يا أمة الدين العمل؟!!

و"متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"؟!!

و"لا تكن عبد غيرك , وقد جعلك الله حرا"!!

إرتباط كامل النص:

http://www.arabpsynet.com/Samarrai/DocSamarraiWaMaSawahaa410-270626.pdf

**** **** ****

شبكة العلوم النفسية العربية

رقيا بعلوم وطب النفس، لصحة نفسانية افضل

الموقع العلمي

http://www.arabpsynet.com/

المتجر الالكتروني

http://www.arabpsyfound.com

الكتاب السنوي 2026 لـ " شبكة العلوم النفسية العربية " (الاصدار العشرون)

http://www.arabpsynet.com/Documents/eBArabpsynet.pdf